متغير الملكية وتأثيــره على السياسة التحريرية للصحف المصرية
(دراسة على القائم بالإتصال)

أ / كريمة كمال عبداللطيف توفيق

مدرس الصحافة المساعد كلية الإعلام وتكنولوجيا الإتصال
جامعة جنوب الوادى

ملخص الدراسة

يتحـدد تأثـير متغـير الملكيـة وتأثـيره عـلى السياسـة التحريريـة مـن خـلال حريـة الصحافة بإعتبـار أن الملكيـة هـي التـي تحدد مسـاحة الحرية السـائدة في المجتمـع ، فحرية الصحافة تتحقـق في شـكل الملكيـة التي يقررهـا مذهبه أو نظامه، وتتجسـد في النظرية الإعلامية التي يعكسـها مجتمعة.( )

وتشـير معظـم تجـارب الصحافـة المصريـة إلى أن النظـام الصحفـي المصري يقـوم على نوع من الإزدواجية ، وإفتقاده الإسـتناد إلى نظرية محددة تحكم العلاقة بين الصحافة والسـلطة السياسـية ، وإن كان المفهـوم السـلطوي قـد إحتل المكانة الأساسـية في كل تجـارب الصحافة المصريـة مـع بعـض التداخـل من نظريـات ومفاهيم أخرى مثـل المفهوم الليـبرالي أو المفهوم الإشـتراكي ، فمـن حيـث التحكـم في طريقـة إصـدار الصحـف وملكيـة الدولـة للمؤسسـات الصحفيـة القوميـة ، وبعـض ممارسـات الصحـف القوميـة ، يبـدو النظـام الصحفـي المصري أقـرب إلى النظـام الصحفـي السـلطوي أو الموجـه، بينـما يبـدو هذا النظـام أقـرب إلى النظام الصحفـي الليـبرالي مـن خلال إطلاق حريـة الأحزاب في إصـدار الصحف ، وإسـتقلال الصحف الحزبيـة عـن السـلطة السياسـية ، والسـماح للشركات المسـاهمة في إصدار الصحـف ، وعدم خضـوع الصحـف بوجـه عـام للرقابـة قبل النشر ، وإتسـاع نطـاق النقد في الصحـف الحزبية المعارضـة والصحـف الخاصة .

مشكلة الدراسة :

لقد أصبح لدى العالم العربى أنماطاً من الملكية القومية والحزبية والخاصة وجميعهم يخضعوا لضغوط ومصالح ومنافسة قوية ، ولاشك أن هذه الضغوط قد تؤثر على شكل ومضمون تلك المواد فى النشر الصحفى لذا تتساءل الباحثة إذا كانت الضغوط تمثل عائقاً لدى الصحف المصرية المطبوعة بأنماط ملكيتها المختلفة ومن جهة اخرى تحتل المعالجة الإخبارية مكانة مهمة فى هذا الإطار (المتمثل فى دراسة أبعاد النشر الصحفى وتأثيراته) ضمن نطاق المحتوى الإخبارى للصحف – محل الدراسة - بما تمثله من تحديات كبيرة أمام واضعى السياسات الإعلامية فى الدول النامية على وجه الخصوص. المشكلة بهذا الشكل لا تتوقف عند المحتوى الإخبارى فقط بل تمتد المشكلة وتزداد الفجوة فى مجال تبادل المعلومات بين هذه الدول مما يساعد فى إعاقة تحقيق أهداف الاتصال والإعلام الدولى.

ولكن الممارسة وموقف السلطة منها يؤكد أن التجربة في مجملها قامت على أساس نظرية السلطة ، فوجود هذه الصحف إرتبط برضاءالسلطة على هذا الواجب وعندما اتضح إستقلالها ومارست دورها في نقد سياسة النظام ، قامت السلطة بإغلاقها مما يؤكد ضيق النظام بوجود صحافة تمارس حقها في النقد، وأن النظام يريد فقط، تعددية صحفية شكلية تماماً مثل التعددية السياسية فهناك قدر كبير من الحذر من جانب السلطة السياسية وهي تأخذ بالنموذج الليبرالي في المجالين السياسي والصحفي ، على خلاف ما تشهده من إنطلاقة في المجال الإقتصادي ، ومن ثم يبقى التحول إلى النظام الليبرالي في مجال الصحافة مرهون بالتخلص من صيغة التعددية السياسية المنقوصة .( )

أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة الحالية إلى التحقق من الأهداف التالية :

١- التعرف على مدى تأثر شكل ومضمون الأخبار السياسية بنمط الملكية فى الصحف المصرية المطبوعة .

٢- -التعرف على شكل المعالجة الإعلامية ومضمونها وعما إذا كانت تختلف فى النمط القومى عنها فى النمط الخاص والحزبى للصحف المصرية المطبوعة.

٣- معرفة العوامل والمتغيرات المؤثرة على بناء الاطار الاخبارى للاحداث السياسية فى رأى عينة الدراسة من المحررين .

٤- الكشف عن تأثير نمط الملكية الصحفية على استقاء وتحرير وتغطية الأحداث السياسية .

٥- التعرف على تأثير الضغوط السياسية على عملية استقاء القائم بالاتصال للاخبار السياسية .

٦- تحديد المصادر التى يعتمد عليها المحررين والمتناولين للاحداث السياسية .

تساؤلات الدراسة :

إنطلاقاً من مشكلة الدراسة وإرتباطاً بأهميتها وأهدافها تسعى الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية

على النحو التالى :

يتمثل التساؤل الرئيسى للدراسة فى التعرف على ما تأثير الملكية للصحف المصرية المطبوعة على مصداقيتها فى التناول للأحداث السياسية فى صحف (الأهرام – الحرية والعدالة –الوفد – المصرى اليوم – الأهالى) منذ قيام ثورة يناير ٢٠١١ وحتى الأحداث السياسية بنهاية عام ٢٠١٤ م ؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسى مجموعة من التساؤلات الفرعية كالتالى :

- هل تأثرت السياسة لتحريرية للصحف بالأحداث السياسية الهامة بفترة الدراسة؟

- ما النتائج التى كشفت عنها الصحف (عينة الدراسة) نحو التغطية الصحفية فى ضوء علاقاتها بالنظام الحاكم ؟

- وما اتجاهات الصحف (عينة الدراسة) نحو ثورة ٢٥ يناير وحتى الأحداث نهاية عام ٢٠١٤ فى ضوء علاقاتها بالنظام الحاكم ؟

- ما الفنون الصحفية التى قدمت للأحداث خلال الفترة (عينة الدراسة) ؟ وما المصادر التى اعتمدت عليها تلك الصحف فى تناولها لهذه الأحداث خلال تلك الفترة الزمنية ؟

مجتمع وعينة الدراسة :

نظراً لما تفترضه طبيعة الدراسة من رصد مجمل توجهات ومسارات عينة الدراسة من الصحف والمبحوثين والقضايا والفترة الزمنية ، فقد تم تحديد العينة البحثية فيما يلى:

مجتمع الصحف :

اشتمل مجتمع الدراسة على الصحف الآتية :

- صحيفة الأهــرام كصحيفة قومية .
- صحيفة الحرية والعدالة كصحيفة حزبية .
- صحيفة الوفد كصحيفة حزبية .
- صحيفة الأهالى كصحيفة خاصة .
- صحيفة المصرى اليوم كصحيفة خاصة .

سبب اختيار عينة الدراسة :

* جريدة الأهرام :

نظراً للمكانة التى تتمتع بها جريدة الأهرام بين الصحف العربية والعالمية فقد تم تحديد عدد من السمات والخصائص التى تنفرد بها جريدة الأهرام منها

الاستمرارية – الإنتشار – التمتع بقدر من المصداقية – قوة التأثير فى

الرأى العام .

وبالإضافة إلى ذلك فقد اشتركت كل من صحيفة الأهرام والحرية والعدالة والوفد والمصرى اليوم والوطـن في عدد من الاعتبارات الموضوعية :-

١- دورية الصدور اليومية والمتابعة المستمرة للأحداث وهو ما أثبته المسح الإستطلاعى الذى تم إجراؤه أن الصحف الأربعة أظهرت حرصها على المتابعة المستمرة للأحداث السياسية محل الدراسة .

٢-تنوع إتجاهات الكتاب والصحفيين الذين يكتبون بهذه الصحف وبالتالى اختلاف اتجاهات مضامين ما يكتبون من أفكار وآراء تجاه الأحداث السياسية موضع الدراسة .

٣- أوضحت الدراسة الإستطلاعية ما تتمتع به هذه الصحف من نسبة قراءة عالية واهتمام بعرضها الاخبارى من قبل جمهورها من القراء بجانب المعالجات المكثفة للقضايا والأحداث .

٤-كشفت الدراسة الاستطلاعية عن وجود مؤشرات عن تباين أولى فيما بين صحف الدراسة من حيث التناول الاخبارى والتغطية للاحداث السياسية والمصادر التى تعتمد عليها وهو ما يسمح للباحثة بكشف حدود هذا التباين ومبرراته .

نوع الدراسة :

- تنتمى هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية ، التى تسعى إلى تجاوز وصف المحتوى الظاهر للمادة الإعلامية إلى الكشف عن المعانى الكامنة ، والاستدلال على الأبعاد المختلفة للظاهرة الإعلامية ، للوصول إلى نتائج تحليلية دقيقة ومفيدة فى مجال إثراء الدراسات البحثية الوصفية المقدمة والتى تعتمد على التحليل الكيفى فى كشف أبعاد أشكال الملكية الصحفية وتأثيرها على التناول للأحداث السياسية محل الدراسة فى الصحف المصرية .، وقد اعتمدت الدراسة على المنهجيين التاليين لرصد أوجه التشابة والاختلاف بين الصحف (عينة الدراسة) نحو علاقاتها بالسلطة الحاكمة فى ضوء ثورة ٢٥ يناير وحتى الأحداث نهاية عام ٢٠١٤.

*** منهج المسح الإعلامى :**

يعد منهج المسح من أكثر المناهج إستخداماً فى مجال الدراسات والبحوث الإعلامية ، لكونه جهداً علمياً منظماً يساعد فى الحصول على المعلومات والبيانات عن الظاهرة موضع الدراسة. (١)، وذلك بإتباع أسلوب المسح الشامل للتغطية الاخبارية للاحداث السياسية فى الصحف محل الدراسة وربطها بشكل الملكية الذى تتبعه كل صحيفه خلال الفترة محل الدراسة .

*** المنهج المقارن :**

اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن فى مقارنة نتائج الدراسة التحليلية لكل صحيفة من صحف الدراسة التحليلية (الأهرام – الحرية والعدالة – المصرى اليوم – الوفد – الأهالى) للوقوف على سمات وأساليب المعالجة الصحفية بكل جريدة من حيث نوع ملكيتها وأثره على تناولها للاحداث السياسية محل الدراسة ، ومدى اهتمام كل منها بهذا التناول لهذه الأحداث وذلك على مستوى الشكل والمضمون ، فضلاً عن استخدامه فى المقارنة بين نتائج الدراسة الميدانية ، بين كل من القائمين بالاتصال فى صحف الدراسة .

*واعتمدت الدراسة على أداة تحليل المضمون بشقيها (الكمى والكيفى) للصحف (عينة الدراسة) خلال الفترة الزمنية من ٢٥ يناير وحتى نهاية عام ٢٠١٤ من أجل التعرف على طبيعة العلاقة بين الصحف والسلطة الحاكمة فى ضوء ما تقدمه تلك الصحف وانعكاس تلك العلاقة على واقع ما تقدمه للرأى العام .

عينة الدراسة :

بلغت عينة الصحف المصرية التى ستخضع للتحليل جميع الأعـــداد التى صدرت عن صحف (الأهرام – الحرية والعدالة – المصرى اليوم – الوفد – الأهالى) خلال الفترة الزمنية من ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى نهاية عام ٢٠١٤ ، بإجمالى (٥٨٨٠) عدد مقسمة بالتساوى بين الصحف اليومية ، بواقع (١٤٣٥) عدد لكل صحيفة تصدر بشكل يومى ، (١٤٠) عدد للصحيفة الأسبوعية والتى تصدر أسبوعياً .

أنماط الملكية وعلاقتها بالمهنية الإعلامية :

تخضع النظم الصحفية في العالم من حيث أسلوب الملكية ونمط الإصدار والممارسة للأيدولوجيات السياسية والإجتماعية السائدة .

واستمرت أنماط ملكية الصحافة والشروط والإجراءات الخاصة بإصدار الصحف والتي وردت في مصر في عهد حسنى مبارك ، وعلى مدى ستة عشر عاماً لم تحدث أية تغييرات تمس أساسيات النظام التشريعى الخاص بملكية وإجراءات إصدار الصحف رغم القيود الواردة فى تلك التشريعات التى تركت آثارها سلباً على التعددية والتنوع فى الصحافة المصرية( ) تم الإستمرار فى العمل بقانون سلطة الصحافة وغيره من القوانين التى صدرت فى عهد أنور السادات والتي أدت إلى تقييد الحرية( ) مثل قانون الطوارئ وقانون الأحزاب السياسية وقانون حماية القيم من العيب وقانون الجبهة الداخلية والسلام الإجتماعي بحيث أن التعددية التي سمح بها النظام ظلت مرهونة بحدود لم يكن ممكناً للمعارضة تجاوزها مثلما حدث مع بعض الصحف كالدستور وصوت الأمة والشعب .

وفي العام ١٩٩٦ صدر قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لهذا العام والذي تغيرت بمقتضاه بعض المواد القانونية الحاكمة لنظام ملكية الصحف وإجراءات إصدارها وإن بقي الأغلب الأعم منها كما هو بما عكس فسلفة النظام في إبقاء الوضع كما هو عليه سواء في الهياكل التي يدار من خلالها العمل الصحفي

مثل المؤسسات الصحفية القومية ومجلس الشوري والمجلس الأعلى للصحافة ولجنة قانون الأحزاب ، أو من خلال القوانين والتشريعات المختلفة.

وهكذا أثار هذا القانون الإستياء منه والسخط عليه مما دفع حسني مبارك شخصياً إلى الإجتماع بمجلس نقابة الصحفيين في ٢١ يونيو ١٩٩٥ وتم التوصل في هذا الإجتماع على أن تشكل لجنة تتولى وضع مشروع قانون جديد (متكامل ومتوازن) للصحافة ، فكان قانون تنظيم الصحافة ٩٦ لسنة١٩٩٦( )

ولقد شهد إعداد مشروع القانون الجديد خلافات بين القانونيين والصحفيين الذين ضمتهم لجة إعداد القانون – والمشكلة في الأساس من جانب المجلس الأعلى للصحافة. بدا من خلالها إتجاه القانونيين نحو إستمرار الأخذ بالفلسفة التي ضيغ على ضوئها قانون سلطة الصحافة على عكس الصحفيين الذين طمحوا في أن يكون هذا القانون الجديد نهاية للقيود التشريعية الملكية لحرية الصحافة وبداية لقوانين تستمد شرعيتها من مسايرتها للديموقراطية وحرصها على تحقيق حرية حقيقية للصحافة.

وفي مارس ١٩٩٦ إنتهت اللجنة لصياغة مشروع قانون تنظيم الصحافة والذي ورد بمذكرته الإيضاحية (أن مشروع القانون يأتي تعميقاً للديموقراطية ويكفل لصحافة مصر عبور القرن الحادي والعشرين)( )

ونعرض فيما يلي لملامح هذا القانون ، ومدى إسهامه في تطوير تشريعات ملكية الصحف وفي تحرير حق إصدار الصحف من القيود التشريعية التي تكبله بالشكل الذي يكفل تعميق الديموقراطية في الصحافة المصرية كما ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون.

بالنسبة لأشكال ملكية الصحف والشروط القانونية لإصدارها:

١. تنص المادة (٥٢) من قانون تنظيم الصحافة على أن :

ملكية الأحزاب السياسية والأشخاص الإعتبارية العامة والخاصة مكفولة طبقاً للقانون ويشترط في الصحف التي يصدرها الأشخاص الإعتبارية الخاصة فيما عدا الأحزاب السياسية والنقابات والإتحادات أن تتخذ شكل تاونيات أو شركة مساهمة على أن تكون الأسهم جميعها في الحالتين إسمية ومملوكة للمصريين وحدهم وأن لا يقل رأس مال الشركة المدفوع عن مليون جنية إذا كانت يومية ومائتين وخمسين الف جنيه إذا كانت أسبوعية ومائة ألف جنيه إذا كانت شهرية ويودع رأس المال بالكامل قبل إصدار الصحيفة في أحد البنوك المصرية ويجوز للمجلس الأعلى للصحافة أن يستثني من بعض الشروط سالفة البيان ولا يجوز أن تزيد ملكية الشخص وأفراد أسرته وأقاربه حتى الدرجة الثانية في رأسمال الشركة على ١٠٪ من رأسمالها ويقصد بالأسرة الزوج والزوجة والأولاد القصر ويجوز إنشاء شركات توصية بالأسهم لإصدار مجالات شهرية أو صحف إقليمية ويسرى على هذه الشركات الشروط السابقة.

بالنسبة للصحف القومية وهيكلها التنظيمي:

نصت المادة (٥٥) من قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ على أنه يقصد بالصحف القومية « الصحف التي تصدر حالياً أو مستقبلاً « عن المؤسسات الصحفية ووكالات الأنباء وشركات التوزيع التي تملكها الدولة خاصة ، ويمارس حقوق الملكية عليها مجلس الشورى ، وتكون هذه الصحف مستقلة عن السلطة التنفيذية وعن جميع الأحزاب وتعتبر منبرا للحوار الوطني الحر بين كل الآراء والإتجاهات السياسية والقوى الفاعلة في المجتمع «

وعلى هذا أكد المشرع- تمشياً مع رغبة السلطة السياسية ، في القانون الجديد ، على استمرار ملكية الدولة للمؤسسات الصحفية القومية كمليكة خاصة لها وتفويض مجلس الشورى بممارسة حقوق الملكية عليها.

ويثير استمرار هذا الوضع الإشكاليات التالية:

١. إن الدولة لا تزال بإمتلاكها لهذه المؤسسات تمارس نوعاً من الإحتكار ، وهناك بعض الأراء التي ترى أنه مثلما تسيطر الشركات متعددة الجنسية على ملكية الصحافة وتشكل وضعاً احتكاريا لأكبر وأقوى الصحف في الدول الغربية، فإن السلطة السياسية الحاكمة تقوم بإحتكار أقوى وأكبر الصحف المصرية وتسطر عليها.( )

٢. يتولى مجلس الشورى تعيين أغلب أعضاء الجمعية العمومية ومجلس إدارة ورئيس تحرير المؤسسة الصحفية فلو نظرنا لتشكيل الجمعية العمومية ستجده كالتالي/:

- رئيس الجمعية العمومية ويختاره مجلس الشورى .
- ١٥ عضو يمثلون الصحفيين والإداريين والعمال بالمؤسسة الصحفية ينتخبون بالإقتراع السري المباشر.
- ٢٠ عضواً يختارهم مجلس الشورى من الكتاب أو المهتمين بشئون الفكر والثقافة والصحافة والإعلام بينهم ٤ على الأقل من ذات المؤسسة الصحفية .

وهكذا تصل نسبة تمثيل الأعضاء المنتخبين في الجمعية العمومية إلى ٤١,٦٪

أما تشكيل مجلس إدارة وهو كالتالي:

- رئيس مجلس الإدارة ويختاره مجلس الشورى .
- ٦ من العاملين بالمؤسسة ينتخبوا بالإقتراع السري المباشر.
- ٦ من الأعضاء يختارهم مجلس الشورى من بينهم ٤ على الأقل أعضاء في المؤسسة الصحفية .

وهكذا أصبحت نسبة الأعضاء المنتخبين وفق قانون تنظيم الصحافة٤٦,١٪ بدلاً من ٤٠٪ وفق قانون سلطة الصحافة السابق إذ قام بخفض عدد الأعضاء من خمسة عشر عضوا إلى ثلاثة عشر عضوا وهي خطوة تحسب للقانون الجديد ٩٦ لسنة ١٩٩٦ . ( )

ولكن بشكل عام فإن مجلس الشورى نيابة عن السلطة السياسية من خلال سلطة اختيار رؤساء الجمعية العمومية ومجلس الإدارة يستطيع السيطرة على

العناصر البشرية المؤثرة التي تتخذ القرارات داخل هذه المؤسسات الصحفية بحيث لا يمكن لهذه المؤسسات أن تتحرر من سيطرة السلطة أو تكون لها شخصيتها المستقلة عنها وذلك بشكل أوضح أثناء الإنتخابات البرلمانية .

ويتنافى هذا الوضع مع نص المادة (٢٠٦) من الدستور التي تؤكد أن الصحافة سلطة شعبية مستقلة ، فكيف يمكن أن تتحق إستقلاليتها في ظل هذه الأوضاع ، فالتصور القانوني إذا لإدارة المؤسسة الصحفية القومية وتعيين رؤساء التحرير فيها يفقدها كلمة الإستقلال الواردة في النص الدستوري. ( )

وبشكل عام فإن استمرار تفويض مجلس الشورى في حقيقة الأمر- كما ذكرنا – يسمح بأن تلعب السلطة الحاكمة دوراً كبيرا في تشكيله ويغلب على تشكيله أعضاء الحزب الوطني الحاكم والمنتمين له سياسياً بمعنى أنه سيعمل على موالاه السلطة التنفيذية وسينعكس ذلك بأثره على الصحف بما يتضمن قدرتها على إدارة حوار وطني حر بين مختلف الآراء والإتجاهات كما هو وارد في نص المادة (٥٢) من القانون .

وحول هذه الإشكاليات تتعدد الآراء فهناك من يرى أنه من الأفضل أن تتجه الدولة نحو تطبيق نظام ملكية العاملين للمؤسسة الصحفية على إعتبار أن ذلك سيؤدي إلى مزيد من الحرية من جهة وسيكون دافعاً لهم نحو بذل أقصى جهد من أجل مصلحة الصحيفة والمؤسسة الصحفية التي ينتمون لها من جهة أخرى فهي في النهاية ملك لهم .

وإن كانت هناك أراء تعارض هذا الرأي من حيث عدم وجود معايير محددة تؤدي لتوزيع عادل لأسهم المؤسسة بين العاملين، ورأي أخر يرى أن تتحول ملكيتها إلى شركات مساهمة أو أن تعرض للبيع ويشتريها فرد أو مجموعة من الأفراد الراغبين في ذلك والقادرين عليه.

وأعتقد أنه في حاله الإبقاء على ملكية الدولة للصحف القومية يمارس مجلس الشورى حقوق الملكية عليها ، فقد ينتج عن ذلك نتايج إيجابية إذا لم يتحكم المجلس في تعيين رؤساء التحرير ورئيس الجمعية العمومية ورئيس مجلس الإدارة وأغلب أعضائها ويترك ذلك للإنتخاب مما يجعل القيادات الصحفية أكثر استقلالية في عملها ولا تسعى لإرضاء من كان له الفضل في تعيينهم ، وهكذا تتخلص الصحف القومية إلى حد كبير من التبعية للسلطة السياسية الحاكمة .

٣. لايزال المجلس الأعلى للصحافة – وفقاً لهذا القانون - ينبثق عن مجلس الشورى فرئيس مجلس الشورى هو رئيس المجلس الأعلى للصحافة مع أنه في غالبية مجالس الصحافة في العالم يكون رئيس المجلس عادة من غير العاملين في الصحافة كأن يكون قاضيا سابقاً أو حاكماً لولاية ضماناً لعدالة التحكيم بين الأطراف المتنازعة.( )

وكما يختار مجلس الشورى أغلب أعضاء المجلس الأعلى للصحافة مع إستمرار أحقية رئيس الجمهورية فى أن يدعو المجلس لإجتماع غير عادى برئاسته بما لا ينفى كون المجلس الأعلى للصحافة هو أحد أدوات السيطرة على الصحافة .

ثانيــاً : إشكاليات خاصة بصحف الأحزاب:

تجدر الإشارة إلى أن مصر شهدت بعد ثورة يناير إنفراجه في حرية الصحف الحزبية سواء من حيث اتساع هامش الحرية المتاح لها فيما تقدمه من المضامين التحريرية أو من حيث كم هذه الصحف ، وليس هناك من شك في ان هذه الحرية قد أثمرت عن مزيد من التنوع والذي هو أساس الحكم الديمقراطي والسبيل لمشاركة سياسية إيجابية ، بل إن البعض يرى أن مساحة حرية الرأي والتعبير في صحف الأحزاب كانت دافعاً قوياً وراء تغير الصحف القومية الخاضعة بشكل رسمي لملكية الدولة لسياساتها التحريرية ، فبدأت تسمح بحرية الرأي على صفحاتها بالشكل الذي لم يكون موجودا في فترتي الستينات أو السبعينات حتى لا تخسر جمهورها من القراء الذين بدأوا يتجهون للصحف الحزبية المعارضة لوجود مساحة من حرية الرأي فيها.( ) إلا أنه لا تزال هناك بعض الإشكاليات منها:

١. تعاني صحف الأحزاب من فقر مواردها المالية بالمقارنة بموارد الصحف القومية خاصة المورد المادي الذي يأتي عن طريق الإعلانات ، فغالبا تتركز الإعلانات ، في الصحف القومية ، وقد يكون لمواقف بعض الحزبية من بعض الهيئات السبب في عدم الإعلان في هذه الصحف، وقد يؤثر ذلك بالسلب على إمكانيات الأحزاب في إصدار صحف كثيرة ومتنوعة بما يثري التعددية والتنوع على الساحة الصحفية هذا بالإضافة لتأثيرات ذلك السلبية على مدى قدرة الصحفية المادية على الإستفادة بوسائل التكنولوجيا الحديثة سواء في النواحي التحريرية أو الإخراجية الطباعية ، ومما يزيد المشكلة الإقتصادية عدم ملكية أي حزب شركة لتوزيع هو المورد الرئيسي للصحيفة ، كما ترتبط بلإشكالية مواقف الصحف الحزبية في نقد بعض الهيئات إشكالية عدم توافر مصادر معلومات إذ تدفع السياسات النقدية للصحف الحزبية بعض الهيئات إلى عدم التعامل معها.( )

٢. بروز أنماط مشوهة لملكية الصحف عن طريق استئجار صحف الأحزاب ، ويرتبط ظهور هذه الإشكالية بجانبين أولهما ، التضييق التشريعي على حرية الأفراد في إصدار الصحف وإمتلاكها وثانيهما ، ضعف القدرات المادية لهذه الصحف الحزبية لتي تقبل تأجير رخص إصدار الصحف، خاصة مع وجود ما يمكن أن نطلق عليه الأحزاب الورقية عديمة القواعد والبرامج والتي لها الحق في إصدار ما تشاء من الصحف .( )

٣. إن القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٩٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية ينص بالمادة (١٨) منه على أنه يشترط لكي يستطيع الحزب إصدار صحف تعبر عنه

أن يحصل على عشرة مقاعد على الأقل بمجلس الشعب وقد يؤثر هذا بالسلب على التجربة الحزبية التي مازالت تنمو في مصر وعلى حق الجماهير في المعرفة ، وعلى الرغم من أن هذا النص لم يطبق منذ عام ١٩٨٤ وحتى الآن إلا أنه حى تزدهر تجربة الصحافة الحزبية قادرة على توفير ذلك بما تتيحه من أخبار ومعلومات ورؤى متنوعة وبما تتيحه كذلك من إمكانيات التعبير عن مختلف فئات الشعب والقوى والتيارات السياسية .

ولم يختلف هذا القانون في التفصيلات المتعلقة بكل نمط من الأنماط السابقة للملكية الصحفية في مصر ، عن القانون الذي سبقه، بإستثناء بعض التعديلات أهمها ما يتعلق بملكية الأشخاص الإعتبارية الخاصة للصحف، حيث نصت المادة (٥٢) من هذا القانون على « ويشترط في الصحف التي تصدرها الأشخاص الإعتبارية الخاصة - فيما عدا الأحزاب السياسية والنقابات والإتحادات – أن تتخذ شكل تعاونيات أو شركات مساهمة ، على أن تكون الأسهم جميعها في الحالتين إسمية ومملوكة للمصريين وحدهم ، وأن لا يقل رأس مال الشركة المدفوع عن مليون جنيه إذا كانت يومية ، ومائتين وخمسين ألف جنيه إذا كانت أسبوعية ، ومائة ألف جنيه إذا كانت شهرية ويودع رأس المال بالكامل قبل إصدار الصحيفة في أحد البنوك المصرية . ولا يجوز أن تزيد ملكية الشخص وأفراد أسرته وأقرابه حتى الدرجة الثانيه في رأس مال الشركة عن ١٠٪ من رأسمالها « (*)

ويبدو أن هذا القانون قد ساير الظروف والمستجدات عند غعاده تنظيمه للصحافة المصرية ، ويستدل على ذلك في تعديل الحد الأدنى لقيمة رأس المال الذي ينبغي دفعه غذا كانت الصحيفة يومية إلى مليون جنيه بعد أن كان فيما سبق ٢٥٠ ألف جنيه ، و٢٥٠ ألف جنيه إذا كانت أسبوعية بعد أن كان ١٠٠ ألف جنيه ، وإلى ١٠٠ ألف جنيه إذا كانت شهرية بعد أن كان ٥٠ جنيه ، ولاشك أن هذه التعديلات تتمشى مع واقع ارتفاع الأسعار في الحياة بكافة مجالاتها وأنشطتها. وأن المشرع قد قام بتعديل النص المقابل في القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن ملكية الشخص وأفراد أسرته في المشروع الصحفي ، وفي رأس مال الشركة من ٥٠٠ جنيه إلى نسبة ١٠٪ في القانون الجديد. وأضاف كذلك فقرة حتى أقاربه من الدرجة الثانية والتي لم تكن موجودة في القانون السابق ، والتي تعد من العلامات المهمة على تطور هذا القانون عن سابقه. كذلك فقد أجاز هذا القانون إنشاء شركة توصية بالأسهم لإصدار مجلات شهرية أو صحف إقليمية وهم ما لم يكن متاحا في القانون السابق.( )

ومع ذلك ، فمن الملاحظ أن المشرع لم يحقق في هذا القانون تقدما كبيرا فيما يتعلق بإطلاق سراح الملكية الخاصة في مجال الصحافة من قيودها التي أتى بها قانون سلطة الصحافة الملغى. وبغض النظر عن زيادة الحد الأقصى لمساهمة الفرد وأسرته ، وتضييق دائرة المساهمين وتقليص عددهم ، فإن القيود القائمة تجعل مهمة إصدار الصحيفة أمرا متعذرا تدلنا على ذلك إخفاق محاولات تأسيس شركات «الدعوة» عن جماعة الإخوان المسلمين، و«يوليو» عن التيار الناصري ، وعدم صدور جريدة أو مجلة عن دار « الحرية للطباعة والنشر» رغم أنها استكملت إجراءات التأسيس.( )

إن واقع المؤسسات الصحفية القومية التي تسيطر على ٨٥٪ من سوق النشر والطباعة والتوزيع والتأثير ، يؤكد أن هذه المؤسسات لا تزال «مؤممة» من حيث الوضع القانوني . فهذه الصحف ، يمتلكها مجلس الشورى – نيابة عن الدولة ووراثة عن الإتحاد القومي – توجه وتدار مركزيا وفرديا في غيبة الرقابة الحقيقية للمالك الأصلي ، الذي إكتبقي بتعيين رؤساء مجالس إدارات المؤسسات ورؤساء التحرير ، ثم أطلق لهم حرية التصرف في المال العام ، بل في أهم وسائل تشكيل الرأي العام . الأمر الذي يتناقض سياسياً وصحفياً وإدارياً ومالياً مع الإختيار الأيدولوجي السياسي القائم على التعددية الحزبية .

ويرى مدير تحرير جريدة الأهرام أن بقاء الصحف القومية في وضعها الراهن في ظل القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ – كحالها في ظل القوانين السابقة – أدى إلى تصاعد نفوذ نمط الإدارة المركزية السائد، حيث أصبح رؤساء مجالس الإدارة والجمعيات العمومية التي يغلب عليها طابع التعيين ، فزادت عمليات استنزاف الموارد وإهدارها ، وأصبحت كثير من المؤسسات معرضة للإفلاس بعد الخسائر الكبيرة التي بدأت تحققها لفشل سياستها الإدارية والمالية .أضف إلى ذلك استمرارية تكريس تبعية هذه الصحف للسلطة السياسية ، ويبدو ذلك من خلال دفاعها وتبريرها لقراراتها وسياستها وبرامجها ، والقول بأن هذه الصحف «مستقلة» عن السلطة السياسية أمر مبالغ فيه يحتاج إلى مراجعة وإعادة نظر ، يدل على ذلك افتتاحياتها وأخبارها المنشورة في صدر صفحاتها والتي لا تتغير عبر الزمن ، والتي يعرفها القارئ مسبقا قبل الإطلاع على الجريدة. وكمحاولة للتخفيف من حدة هذه السيطرة فتحت هذه الصحف بعض صفحاتها – صفحات الرأي – لبعض الإتجاهات الفكرية المخالفة نسبيا لتوجهات السلطة في حدود معينة محددة سلفاً، حفاظاً على ماء الوجه في مواجهة القراء في ظل انصراف الرأي العام عنها.

أما بالنسبة للصحف الحزبية، يذكر سيد عبد العاطي أن هذه الصحف ظلت تعاني في ظل القانون الجديد من أزماتها المالية المتكررة، ومن انخفاض أرقام توزيعها، ومحدودية المساحات الإعلانية بها، مما أدى إختلال هياكلها الإقتصادية في ضوء تجريم القانون ممارسة هذه الصحف للأنشطة التجارية والإستثمارية كمحاولة لتدعيم هياكلها الإقتصادية وزيادة مواردها كنظيراتها في الصحف القومية . الأمر الذي حرم هذه الصحف من إمكانية الصدور اليومي بإستثناء « الوفد « و « الأحرار» ، وبعد فشل « العربي الناصري « في الصدور اليومي . أضف إلى ذلك صدور هذه الصحف في أقل عدد ممكن

من الصفحات ، وعدم قدرتها على الإشتراك في خدمات وكالات الأنباء الدولية – باستثناء صحيفة الوفد – وضعف أجور ومكافآت المحررين والعاملين بها ، وعدم القدرة على توظيف عدد كبير من المحررين – تحت التمرين بها – لعدم وجود مخصصات مالية تسمح بذلك . الأمر الذي أثر سلبياً على كفاءة الأداء الإقتصادي والإداري والمهني لهذه الصحف.( )

وبالرغم من الحرية النسبية التي تتمتع بها صحف المعارضة السياسية الآن ، وقيام هذه الصحف بممارسة دور نقدي فاعل في كافة شئون الحياة : السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، إلا أن المماسات الفعلية تؤكد ضيق صدر السلطة السياسية تجاه هذه الصحف والسعي إلى محاولة تحييدها في ظل ما يعرف « المعارضة المستأنسة « ، والدليل على ذلك قيام هذه السلطة بتسحب ترخيص جريدة « الشعب « الصادرة عن حزب العمل في مارس ٢٠٠٠ ، إبان ما عرف بـــــــ « أزمة رواية وليمة أعشاب البحر» عندما دعا أحد كتابيها للجهاد ضد السلطة السياسية لسماحها بنشر رواية تشكك في العقيدة والثوابت الدينية ، ولكنها كانت – كما أعتقد – بسبب الحملات القوية التي شنتها الجريدة ضد رموز السلطة ، وبعض قياداتها ، واتهامها في قضايا فساد كبري لم تتحملها السلطة. فكلفت لجنة شئون الأحزاب السياسية والمجلس الأعلى للصحافة بسحب ترخيصها . واستمر هذا التوقف حتى الآن برغم من صدور ١٣ حكم بعودة الجريدة مرة أخرى ، بما يحمل إشارة واضحة من السلطة السياسية إلى القوى المعارضة الأخرى بحدود سقف الحرية المتاح لهذه الصحف في التعبير عن قضايا المجتمع ، الأمر الذي يبشر باستمرا أحوال هذه الصحف في إطار علاقتها بالسلطة السياسية على نفس الحال السابق لهذا القانون.

وبالنسبة للصحف الخاصة الصادرة وفقا لأحكام هذا القانون الجديد فقد أشارت إحدى الدراسات الحديثة إلى أن هذه الصحف قد إستطاعت أت تخلق لنفسها سوقا ثرائية جذبت إليها قطاعاً لا يستهان به من الجمهور من خلا تبني صيغة الإثارة والتهويل في معالجة القضايا ، والتركيز على المضامين والقضايا الغائبة في الخطابين الصحفيين القومي والحزبي وكذلك من خلال إعتمادها على أسلوب لغوي يستمد مفرداته من القاموس الشعبي بحكمه ومأثوراته ، وإبراز ذلك في عناوينها تمايزاً عن الأسلوب اللغوي في الصحف الأخرى . بالإضافة إلى تبني هذه الصحف لفكرة الصحافة الإسهلاكية الموجهة بإحتياجات ورغبات القراء في المقام الأول من خلال الاستجابة لما يعبرون عنه في صفحات البريد ، والإستجابة لشروط سوق المنافسة مع ظاهرتين صحفيتين أكثر قدما هما الصحافة القومية والحزبية .( )

ويذكر سلامة أحمد سلامة في رسالته إلى جريدة « صوت الأمة « أن ظاهرة الصحف الخاصة في مصر يعول عليها – لو قيض لها النجاح – في تحقيق ما فشلت فيه الصحف القومية والحزبية على حد سواء في التعبير عن كافة الآراء والإتجاهات الفركرية والسياسية في المجتمع ، حيث تعد هذه الصحف رئة أخرى للتنفس في مناخ الإختناق السياسي والفكري الذي يعاني منه المجتمع.( )

وقد استطـــــــــــاعت بعض هذه الصحف – كما تكشـــــــف ممارسات الواقع الفعلي – التعبير عن هموم القراء ومشكلات المجتمع وقضاياه، حيث تصدت – من خلال حملاتها الصحفيـــــــــة – لبعض رموز الفساد في مؤسسات الدولة ووصلت بهم إلى قـــــــــاعات المحاكم واستطاعت هذه الصحف ان تساعد إلى حد كبير في خلق مناخ من التعددية والتنوع أدى إلى إثراء النظام الصحفي المصري والحياة الثقافية والفكرية بشكل عام .

ويذكر رئيس تحرير صحيفة المصري اليوم(*) أن بروز الصحف الخاصة كظاهرة وليدة في النظام الصحفي المصري قد ساعد في تطوير هذا النظام وتفعيله ، حيث أتاحت هذه الصحف الفرصة للأجيال القادمة في تحمل المسئولية والإدارة أو حتى المشاركة فيها. إضافة إلى خلق سوق صحفية تتسم بالتعددية والتنوع في توجهاتها وسياستها، حيث لا تميل صحف الشركات المساهمة إلى التحزب لقوى سياسية بذاتها ، وإنما التعبير عن كافة الآراء والتوجهات الفكرية والسياسية في المجتمع، عن هموم وقضايا الجماهير في مواجهة السلطة السياسية ، بالإضافة إلى إستيعاب الطاقات البشرية المعطلة في الصحف القومية والحزبية على حد سواء .( )

ونظرا للعلاقة الواضحة بين نمط الملكية الصحفية وتوجهات السياسة التحريرية للصحف الصادرة في ظله ، فقد حظيت محاولة التطوير في أوضاع الملكية الصحفية في مصر بإهتمام كبير. وجاءت قضية ملكية الصحف القومية ومستقبلها ، في مقدمة أولويات الإهتمام من جانب الباحثين الإعلاميين والممارسين من أبناء المهنة ، والتنظيم النقابي الذي يمثلهم ، بإعتبار أن نمط « الملكية القومية « – في ظل غياب دور واقعي لمالكها – هو المسئول إلى حد كبير عن مظاهر التعثر الذي شهدته بعض المؤسسات الصحفية القومية في السنوات الأخيرة .

وفي هذا الصدد طرحت الكثير من الآراء والأفكار نجملها في تيارين رئيسيين:

- تيار يرى الإبقاء على الوضع الراهن للمؤسسات الصحفية القومية والإكتفاء بتطويرها.
- تيار آخر أقل عدداً وفاعلية يرى تطبيق سياسة التخصيصية على هذا الموسسات أسوة بشركات ومؤسسات القطاع العام .

وفيما يلي نعرض لأهم آراء ومبررات أنصار هاذين التيارين:

تيار يرى الإبقاء على الوضع الراهن للمؤسسات الصحفية القومية والإكتفاء بتطويرها:

يرى نقيب الصحفيين المصريين السابق أن هناك أسباباً كثيرة تؤكد أن وجود صحافة قومية قضية مهمة وضرورية جداً لعدد من الأسباب في مقدمتها أن الأحزاب السياسية المصرية لا تزال في طور النمو وليس منها ماله جذور واضحة . ومن هنا لابد أن يكون هناك دور للصحافة القومية بشرطين هما:

أن تعبر عن ما يمكن أن نسميه الإتفاق على حدود المصالح الوطنية ، التي تكون موضع اتفاق القوى السياسية في مصر. وأن تدير الحوار بين هذه القوى على صفحاتها ، وتفسح مجالاً أكبر للتعددية والتنوع في حدود المصالح الوطنية . ويدعو النقيب السابق إلى تطوير الوضع الراهن لملكية الصحف وإدارتها. ويرى أن فصل الملكية عن الإدارة هو أحد أهم عوامل التطوير. ويدعو إلى تغيير صيغة الإدارة بحيث لا يكون رئيس مجلس الإدارة هو رئيس التحرير ، وعودة صيغة «العضو المنتدب» بما يؤدي في النهاية إلى تصحيح الهياكل الإدارية والمالية لهذه المؤسسات القومية .

ومنذ التسعينات من القرن الماضي شخص الكاتب الصحفي الراحل أحمد بهاء الدين أساس مشاكل المؤسسات الصحفية القومية في طبيعة العلاقة بين الملكية والإدارة ، بحكم أن المالك الأصلي للصحف القومية يكاد يكون غائباً . وطالب آنذاك بضرورة وجود مالك حقيقي لهذه الصحف يمكن مساءلته. ويعلن بهاء الدين وقتئذ عن تردده في قبول نمط الملكية الخاصة المطلقة في الغرب ، حيث أدت هذه الصيغة إلى انتشار ظاهرة تركيز واحتكار الصحف . ويرى الكاتب أنه للخروج من هذا المأزق هناك صيغتان للملكية : الأولى هعي محاولة التوفيق بين الحرية المطلوبة للصحف . والمال اللازم لإصدارها ، ومنها ملكية العاملين بالصحيفة لها، وهي الصيغة التي تقوم عليها جريدة «لوموند» الفرنسية ، إذ يختار رئيس تحريرها بالإنتخاب المباشر من المحررين ، ويظل مرشحاً لرئاسة التحرير ثلاثة أشهر يمكن إعادة الإنتخاب فيها. وهي صيغة تحمي الصحف من الوقوع في سيطرة قوى بذاتها على توجيه السياسة التحريرية.( )

أما الصيغة الثانية : فهي صيغة ملكية وكالة الأنباء الفرنسية والتي تملكها الدولة بالكامل ، ويختار المحررون والدولة على حد سواء رئيس تحريرها ، حيث يمتلك المحررون ٥٠٪ من الأصوات ، وللدولة الـ٥٠ الأخرى. ومعنى هذا أن إدارتها تكون بين محرريها وبين الدولة . ويذكر الكاتب أن هاتين الصيغتين من الملكية الصحفية تقدمان محاولة للتوفيق بين حرية الصحافة وبين أهداف راس المال.( )

ويؤيـــد نقيب الصحفيين المصريين الحالي هذا التوجه نحو تطوير نمط الملكية القومية للصحافة بقوله: اعتقد أن المرحلة المقبلة تحتاج إلي تطور جديد وتغير جوهري، يتمثل في تملك العاملين بالمؤسســات الصحفية القومية لها في صيغة شركات مساهمة، يمتلك العاملون أسهمها ، وتكون الأسهم أسـمية ال تورث: مـع تحويل سلطة إدارتها لمجالس إدارة تحت رقابة الجمعية العمومية. ويري أن هذا الوضــع المقترح سـوف يــؤدي إلي إنهاء صيغة التبعية، ويفتح المجال لظهور إدارة اقتصادية رشيدة للمؤسسات الصحفية القومية.( )

ويقترح الكاتب الصحفي «محسن عبد الخالق» - كمحاولة للخروج بالصحف القومية من عثرتها-أن تأخذ هذه الصحف شكل «شركات التضامن». ويضيف: أن تحول المؤسسات الصحفية القومية إلي هذه الصيغة يؤدي إلي تطور أوضاعها. فمن ناحية تستطيع هذه المؤسسات أن تحقق الأرباح التي تضمن لها البقاء والمنافســة والإستمرار والتطوير: ومن ناحية أخري تستطيع أن تقوم بدورها الثقافي والإجتماعي المنوط بها. ( )

ويطــرح أحد الصحفيين المصريين الشبان صيغة مختلفة في إطار تطوير صيغة الملكية القومية للصحفه وهي صيغة تحويل هذه الصحف إلي ملكية مشتركة بين الدولة والعاملين بهذه المؤسسات: على أن يمتلك العــاملون نسبة ٥١٪ من رأسمال المؤسسة, وتظل النسبة الباقية مملوكة للدولة. وأن يختار العــاملون بالمؤسســة الصحفية القومية مجلس الإدارة الذي يمثلهم بالإنتخاب المباشر: للحد من سلطات رئيس مجلس الإدارة.( )

كما يطرح صحفي آخر صيغة أخرى تتمثل فى إنشاء شركة «قابضة» للصحف القومية: على أن تخضع المؤسسات الصحفية القومية القائمة لسيطرة هذه الشركة مالياً وإدارياً وتحريرياً من خلال تشكيل مجلس إدارة لهذه الشركة، يعين فيه ممثلون من هذه المؤسسات، بالإضافة إلى عدد من الخبراء الإقتصاديين والإعلاميين: بحيث تقوم الشركة من خلال مجلس المديرين بتقويم أداء هذه المؤسسات بتدعيم بعض الصحف، أو إلغاء البعض الآخر. وتستطيع هذه الشركة تخصيص بعض هذه المؤسسات لعمليات الطباعة، والأخرى لتوزيع الصحف، الأمر الذي يؤدي إلى حرية الحركة فى هذه الشركة. ويقوم رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة بتعيين رؤساء التحرير بصفته المالك أو المهيمن على نشاطات المؤسسات التي يديرها من خلال الشركة القابضة.( )

ويطرح صحفي آخر شكل «الملكية التعاونية» ، ويطالب بتحويل المؤسسات الصحفية القومية إلى مؤسسات تعاونية، حيث يؤدي هذا الشكل من الملكية التعاونية - من وجهة نظره - إلى فصل الملكية عن الإدارة وبه تستقيم الصحف. ويأخذ هذا الشكل عدة صور هى:

- أن تكون ملكيه كامله التعاونية، بمعنى أن تطرح أسهمها على الشعب للمشاركه فيها.

- أن تكون تعاونية مشتركة محددة النسب، بحيث يملك العاملون فى هذه الصحف ٥٠ ٪ من أسهمها. وتطرح نسبة الـ ٥٠٪ الباقية للشعب. والصورتان بلا تدخل حكومى من أي نوع.

- حيث تساهم الحكومة بنسبة ٣٠٪ والعاملون بالصحف بنسبة ٣٠٪ وتطرح نسبة ٤٠٪ الباقية للجمهور. ( )

أما البديل الأخير والخاص «بتطوير الوضع الراهن»، فهو البديل الذي يدعمه الكاتب الصحفي, ويري أن تطوير الوضع الراهن للمؤسسات الصحفية القومية هو الذ ي يتغلب علي المعضلة التي سبق الإشارة إليها، معضلة الإنتماء العام مع درجة عالية من الحرية ، معضلة الملكية العامة والإستقلال ، معضلة الملكية العامة وعمن تعبر, عن كل الإتجاهات, أم عن حزب الأغلبية والذي لا يمثل بالضرورة الأغلبية الشعبية. أنها معضلة البحث عن معني حقيقي لكلمة «صحف قومية». ويقدم «المراغي عددا من المقترحات لتطوير الوضع الراهن لملكية المؤسسات الصحفية القومية في مصر في مقدمتها:

• تطوير شكل الملكية لتكون ملكية مشتركة بين الدولة والعاملين في الصحف: ليس بهدف التخفيف اقتصاديا عن الطرف الأول. وليس بهدف الإستثمار الرأسمالي للطرف الثاني. وإنما بهدف تطوير الإدارة ، وتحقيق نوع من الرقابة الداخلية المستندة علي عنصر المصلحة والربح المباشر, حيث يترتب علي هذا الشكل مشاركة العاملين فعليا في الإدارة سواء من خلال مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية, وهي مشاركة تختلف عن تمثيل قوة العمل. إنها مشاركة مساهمين جدد يمكنهم أن يلعبوا دورا مستقال في الرقابة والإدارة.

• انتقال الملكية الحالية من مجلس الشوري حيث أنها ملكية شكلية لصحف المجتمع, ولا يمكن اعتباره شركة قابضة. كما أنه ال يمكن استمراره في ممارسة اختصاصات المالك السابق وهو الأمر الذي يستلزم تعديلا قانونيا في اختصاصات هذا المجلس.

• أن تؤول ملكية الصحف القومية إلي مؤسسة قابضة ، وتابعة لمجلس الشعب بحكم أنه أكثر تمثيلا من الناحية السياسية وبحكم أنه وعاء للتعددية الحزبية المفترضة, كما أنه الجهة التي يتبعها جهاز المحاسبات الرقيب المالي علي الصحافة.

• أن تقتصر الصلاحيات القانونية للمالك الجديد «مجلس الشعب» علي اختيار وإعفاء الأعضاء الممثلين للملكية العامة في مجلس الإدارة والجمعية العمومية مع استخدام حق الرقابة باتخاذ الإجراءات التي تتطلبها ملاحظات وتقارير الجهاز المركزي للمحاسبات.

• تطوير الإدارة الصحفية بما يعزز تحسين الأداء. وبما يزيد الوزن النسبي لمشاركة العاملين, وبما يتيح فرصة التمثيل للملاك الجدد, وبما يدعم الرقابة. وبما يقلل فرص الإدارة الشخصية. ويخلق للمجالس التي نص عليها القانون فاعليتها.( )

وبالرغم من تعدد الإجتهادات بشان تطوير نمط ملكية الصحافة المصرية القومية, وبرغم اعتراف نقابة الصحفيين بأن ملكية الدولة للصحف القومية, قد أسهمت في تكريس تبعية تلك الصحف لتيار سياسي وحيد هو تيار السلطة, فقد جاءت توصيات مؤتمري الصحفيين عام ١٩٩٥,٩١ مؤيدة للإبقاء علي الصيغة الراهنة للمؤسسات الصحفية القومية، نظرا لدورها الإجتماعي والسياسي والإعلامي في إدارة الحوار الوطني, وتعزيز وحدة المجتمع كما هو مفترض. وانحصرت المقترحات في ضرورة إعادة النظر في إدارة الحوار الوطني، وتعزيز وحدة المجتمع كما هو مفترض. وانحصرت المقترحات في ضرورة إعادة النظر في إدارة هذه المؤسسات علي نحو يحقق الفصل بين الملكية و الإدارة, ويدعم فكرة ديموقراطية اتخاذ القرارات من خلال تفعيل دور مجالس الإدارة والجمعيات العمومية للصحف. وقد جاءت هذه التوصيات متطابقة مع رؤية السلطة السياسية التي أعلنت رفضها لفكرة خصخصة الصحف القومية أو المساس بصيغة ملكية الدولة لها.( )

النتائج العامة للدراسة :

١- جاءت الصحف القومية فى الترتيب الأول من حيث عامل الملكية ومصلحة المالك بمتوسط رتبى (٤١,٥٧) ويمكن إرجاع ذلك لما كشفته الدراسة التحليلية عن تأثر الصحف – محل الدراسة – بمصالح مالكيها عند معالجتها للأحداث السياسية ، فهى تراعى ضمان إستمرارية صدورها وبثها ، وبقاء المسؤولين على إصدارها فى مناصبهم خوفاً على أرزاقهم وطموحهم المهنى فى شغل منصب إدارى أو قيادى بهذه الوسيلة القومية ، وبالتالى قلما تجد محتوى وسيلة إعلامية حكومية تعارض آداء الحكومة أو رئاسة الدولة ، لذا يغلب على أدائها منهج التعزيز والدعم الإعلامى لمن يعتلى كرسى الحكم ، فوسائل الإعلام القومية تتبنى وجهة نظر السلطة إلى حد كبير ، ومن ثم تظل المؤسسات الإعلامية الرسمية تتبع إشارات تلك السلطة، وتعمد إلى تبنى آرائها ، فهى فى النهاية تخضع لسيطرتها ، من خلال العديد من وسائل السيطرة ، على رأسها السيطرة من خلال الجوانب القانونية والمالية والإدارية ، تلتها فى الترتيب الثانى الصحف الخاصة بمتوسط رتبى (٢٨,٥٠) فبالرغم أنها ذات ملكية خاصة إلى أنها تراعى مصالحها مع الحكومات المتعاقبة وأرباحها التجارية ومصالح من يمولها وأخيراً فى الترتيب الثالث جاءت الصحف الحزبية بمتوسط رتبى (٢٥,٩٧) .

٢- أما من ناحية مواثيق الشرف الإعلامية فهناك فروق بين نمط الملكية فى صحف الدراسة وميثاق الشرف الإعلامى كأحد العوامل المحددة لسياسة النشر ، إرتفعت نسبته فى الصحف الخاصة بمتوسط رتبى (٤٠,٥٠) من إجمالى آراء القائمين بالإتصال بالمصرى اليوم ، ثم فى الصحف الحزبية بمتوسط رتبى (٢٩,٥٣) من إجمالى آراء القائمين بالإتصال بالصحف الحزبية – محل الدراسة – ثم جاء الترتيب الأقل لدى الصحف القومية فى إلتزامها بميثاق الشرف كأحد

العوامل المحددة لسياسة النشر بمتوسط رتبى (٢٢,٤٣) من إجمالى القائمين بالإتصال بالصحف القومية .

٣- جاءت غالبية آراء القائمين بالإتصال حول تأثر السياسة التحريرية لصحفهم بالأحداث السياسة المتعاقبة التى مرت بها مصر جاءت إيجابية بأن هناك تأثير ، فجاء تأثر السياسة التحريرية إلى حد ما فى الترتيب الأول بنسبة (٥١,٦٪) من إجمالى القائمين بالإتصال بصحف الدراسة ، بينما جاءت نسبة التأثير إلى حد كبير فى الترتيب الثانى بنسبة (٤٦,٧٪) من إجمالى القائمين بالإتصال بصحف الدراسة ، أما لا يوجد تأثير على الإطلاق فجاءت نسبته منخفضة بلغت (١,٧٪) من إجمالى القائمين بالإتصال بصحف الدراسة .

٤- جاءت فئة التأثير إلى حد كبير للأحداث السياسية على سياسة التحرير بنسبة غالبة وفى الترتيب الأول لدى الصحف الحزبية بنسبة (٦٦,٧٪) من إجمالى القائمين بالإتصال بصحف الدراسة ، بينما جاء فى الترتيب الثانى الصحف الخاصة بنسبة (٥٣,٣٪) من إجمالى القائمين بالإتصال بصحف الدراسة ، بينما لم ترى الصحف القومية أن السياسة التحريرية تأثرت بالأحداث إلى حد كبير ، ويمكن إرجاع ذلك للعلاقة بين ملكية الصحيفة وسياسة تحريرها فتتناول وتنشر الاحداث - بلسان مالكيها- فنجد أن الصحف المملوكة للأحزاب كانت نسبتها الغالبة فى وجود التأثير لأنها تهتم بالمعالجة ونشر الأحداث وآداء مهنى يغلب عليه الطابع السياسى بينما الصحف الخاصة ترى وجود تأثير ولكنها كانت الاقل فى النسبة من الصحف الحزبية حيث انها تراعى مصالحها مع الحكومات المتعاقبة وأرباحها التجارية ومصالح من يمولها بينما يتفق نمطى الملكية الحزبية والخاصة فى أنهم يجدوا فى التغيير متنفس لهم من خلال ما شهدته مصر من أحداث سياسية بينما يظل رأى الصحف القومية المملوكة للدولة هو دور يراعى ضمان إستمرارية صدورها وبثها وبقاء المسئولين على إصدارها فى مناصبهم.

٥- إختيار القائمين بالإتصال فى الصحف الحزبية لكافة أوجه الإختلاف مع اختصاصات الهيئة الوطنية للصحافة بينما لم تختار الصحف القومية وجهاً لاختلافها سوى إبداء الهيئة رأيها فى مشروعات القوانين واللوائح كافة المتعلقة بمجال العمل أما القائمين بالإتصال فى الصحف الخاصة لم تختار سوى إبداء رأيها فى مشروعات القوانين واللوائح كافة المتعلقة بمجال العمل ، و إقرارها للتشكيلات الجديدة كاملة ، و الرقـــابة على الآداء الإقتصادى والإدارى للمؤسسات الصحفية ، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن الصحف الحزبية دائماً ما تتبنى الرفض لكل ما يتعلق بقضية تقييد الحريات وبصفة خاصة حرية الإعلام والصحافة .

٦- جاء نمط ملكية الشركات المساهمة فى الترتيب الأول بنسبة (٤١,٧٪) من إجمالى القائمين بالإتصال فى الصحف المصرية – محل الدراسة – تمثلت بنسبة (٧٣,٣٪) من إجمالى آراء القائمين بالإتصال فى الصحف الخاصة يليها نسبة (٣٣,٣٪) من إجمالى آراء القائمين بالإتصال فى الصحف القومية وأخيراً نسبة (٣٠٪) من إجمالى آراء القائمين بالإتصال فى الصحف الحزبية ، ويمكن إرجاع ذلك بسبب إستقلالية هذا النمط عن السلطة السياسية والقوى الحزبية والفكرية الأخرى بما يساعد الصحف على ممارسة دور أكبر من الرقابة والنقد على آداء هذه القوى ، بما يساعد فى تطوير المجتمع ، وإثراء الحياة الفكرية والثقافية، وتعبر عن هموم ومشكلات وإحتياجات الجماهير فى مواجهة السلطة السياسية.

٧-جاءت الأسباب الإستقلال عن الإدارة السياسية والقوى الحزبية والفكرية الأخرى بما يساعد الصحف ممارسة دور أكبر من الرقابة والنقد على آداء هذه القوى ، والتعبير عن هموم ومشكلات وإحتياجات الجماهير فى مواجهة الإدارة السياسية وفى مواجهة جماعات الضغط وأصحاب المصالح فى المجتمع بإعتبار القراء يشكلون محدداً رئيسياً فى توجيه السياسات التحريرية لهذه الصحف فى الترتيب الأول بالتساوى من أسباب تفضيل نمط ملكية الشركات المساهمة للصحف بنسبة (٩٦٪) من إجمالى الصحف المصرية عينة الدراسة .

٨-جاءت نسبة (٥٨,٣٪) من إجمالى القائمين بالإتصال فى الصحف المصرية – محل الدراسة – يؤكدون على أن الملكية الصحفية تؤثر على السياسة التحريرية للصحيفة ، ويمكن تفسير ذلك بالضغوط المهنية والإدارية التى يشعر بها القائمين بالإتصال نتيجة هذا الشكل أو ذاك من أنماط ملكية الصحف (القومية – الحزبية – الشركة المساهمة) وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة فى تشكيل السياسة التحريرية لصحفهم، بينما أوضحت نسبة (٣٥٪) من القائمين بالإتصال فى الصحف المصرية بأن الملكية الصحفية تؤثر إلى حد ما على السياسة التحريرية للصحيفة .

٩-أوضح نسبة (٩٥٪) من القائمين بالإتصال فى الصحف المصرية – محل الدراسة – أن المالك يتدخل فى صناعة القرار التحريرى ، سواء فى الملكية القومية أو الحزبية أو الخاصة فهناك تدخل من المالك (كالدولة – الحزب – الشركة المساهمة) فهناك ضغوط مهنية وإدارية وهناك تدخل. ، بينما أوضح نسبة (٥٪) من القائمين بالإتصال فى الصحف المصرية – محل الدراسة – بعدم تدخل المالك فى صناعة القرار التحريرى على الإطلاق ، وجاءت النسبة ممثلة جميعها من الصحف الخاصة والممثلة فى صحيفة المصرى اليوم .

١٠-جاء التدخل بأن يحدد المالك فقط خطوطاً عامة ومبادئ لا يمكن تجاوزها فى الترتيب الأول فى كيفية التدخل فى سياسة التحرير أو صنع قرار التحرير بنسبة (٢٦,٧٪) من إجمالى القائمين بالإتصال فى الصحف – محل الدراسة – بينما جاء يقوم المالك برسم السياسة التحريرية للجريدة وجعلها ملزمة للمحررين فى الترتيب الثانى بنسبة (١٨,٣٪) من إجمالى القائمين

بالإتصال فى الصحف – محل الدراسة – وفى الترتيب الثالث بنسبة (١٦,٧٪) من إجمالى القائمين بالإتصال جاء أن المالك يشارك إدارة التحرير فى رسم السياسة التحريرية للجريدة ، وأخيراً نسبة (١٣,٣٪) من إجمالى القائمين بالإتصال فى الصحف – محل الدراسة – أكدوا أن المالك يفرض سياسة تحريرية محددة إزاء معالجة بعض القضايا والأحداث فقط .

المصادر:

- أعداد صحف الأهرام ،والمصرى اليوم ،والحرية والعدالة ،والأهالى ،والوفد فى الفترة من ٢٥يناير٢٠١١ وحتى ٣١ديسمبر٢٠١٤م.

- مقابلات مع رؤساء ومديرى تحرير صحف الأهرام،والمصرى اليوم ،والحرية والعدالة ،والأهالى ،والوفد

المراجع :

(١) محـمد سيد محمـد ، إقتصاديات الإعلام : المؤسسة الصحفية (القاهرة : دار الفكر العربي ،٢٠٠٥) .

(٢) عيسى عبد الباقي «الصحافة والإصلاح السياسي» ، دراسة تحليل الخطاب ، (القاهرة:دار العلوم للنشر والتوزيع ،٢٠١٣).

(٣) أمين سعيد عبد الغني ، إدارة المؤسسات الإعلامية في عصر إقتصاد المعرفة ، طـ١ (القاهرة : إيتراك للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦)

(٤) نرمين نبيل الأزرق ، التشريعات الخاصة بملكية الصحف فى مصر ، دراسة مستقبلية خلال العقدين القادمين ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ،٢٠٠٢)

(٥) سليمان صالح ، حرية الصحافة في مصر ، دراسة تحليلية نقدية لقانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ ، وعد للدراسات والإعلام ، ١٩٩٨.

(٦) عصمت عبد الله الشيخ، (النظام القانوني لحرية إصدار الصحف) بحث منشور قدم للمؤتمر الثاني لكلية الحقوق – جامعة حلوان ، ١٩٩٩.

(٧) عصمت عبد الله الشيخ، (النظام القانوني لحرية إصدار الصحف) بحث منشور قدم للمؤتمر الثاني لكلية الحقوق – جامعة حلوان ، ١٩٩٩.

(٨) حسين عبد الرازق ، حرية الصحافة وقيود القانون ، مجلة (الديموقراطية) ، العدد الرابع ، أكتوبر ، ٢٠٠١.

(٩) حسين قايد ، النصوص المستحدثة في قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ ، ومشكلاتها العملية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٩ .

(١٠) ليلى عبد المجيد ، تشريعات الصحافة في مصر وأخلاقياتها رؤية تحليلية، القاهرة ، العربي للنشر والتوزيع، ١٩٩٩.

(١١) سليمان صالح ، حرية الصحافة في مصر ، دراسة تحليلية نقدية لقانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦،وعد للدراسات والإعلام، ١٩٩٨.

(١٢) السيد أبو النجا ، الملكية الفردية للصحف هى الحل ، مجلة الصحفيون ، العدد الرابع ، اكتوبر ٢٠٠١.

(١٣) ليلى عبد المجيد ، تشريعات الإعلام (دراسة حالة على مصر)،العربي

للنشر والتوزيع ، ٢٠٠١.
(١٤) صلاح الدين حافظ ، حرية الصحافة في مصر الموروثات الممارسات العقبات الضمانات، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، مداولات الملتقى الفكري الثالث تحت عنوان « حرية الرأي والعقيدة قيود وإشكاليات « ، ١٩٩٣ .
(١٥) أسما حسين حافظ «التشريعات المنظمة للصحافة وأحكام العلانية والنشر ، القاهرة : الأمين للنشر والتوزيع ، ١٩٩٧.
(١٦) محمـد سعد إبراهيم ، محمد على شومان ، دراسات فى تاريخ الصحافة المصرية ، القاهرة ،١٩٩٩.
(١٧) صلاح عيسى ، حرية الصحافة من منظور حقوق الإنسان ، إحدى دراسات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، ١٩٩٥.
(١٨) أحمد حسين الصاوى ، قراءة فى ملف الصحافة المصرية ، مجلة دراسات إعلامية، العدد ٥٤، يناير- مارس١٩٨٩ .
(١٩) أحمد بهاء الدين: «التوفيق بين حرية الصحف وأموال إصدارها»، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد٦٠ ،يونيه/ سبتمبر ١٩٩٠.
(٢٠) محمود المراغي» «نحو شكل جديد للملكية والإدارة في الصحف القومية « – ورقة مقدمة للمؤتمر العام الثاني للصحفيين المصرين ، والذي عقد في الفترة من ١٢ - ١٤ يناير ١٩٩١
(٢١) محرز حسين غالى ، العوامل الإدارية المؤثرة على السياسة التحريرية فى الصحف المصرية ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ،قسم الصحافة ،٢٠٠٣) .
(٢٢) محمـد سعد إبراهيم : حرية الصحافة : دراسة في السياسة التشريعية (القاهرة : دار الكتب العلمية ،١٩٩٩)
(٢٣) نرمين نبيل الأزرق ، حرية الصحافة فى مصر : دراسة للعلاقة بين سياسات السلطة وممارسات الصحف المصرية فى الفترة من ١٩٩٥ حتى ٢٠٠٥ ، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ،٢٠٠٨)
(٢٤) أحمد حسن البرعى ، الحركة التعاونية من الوجهتين التشريعية والفكرية ، القاهرة ، دار الفكر العربى ،١٩٨٢.
(٢٥)عبد العزيز محمد ، عبد الله خليل القوانين المقيدة للحقوق المدنية والسياسية فى التشريع المصرى ، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٩ .
(٢٦) ليلى عبد المجيد ، تشريعات الصحافة فى مصر وأخلاقياتها رؤية تحليلية ، القاهرة ، العربى للنشر والتوزيع ، ١٩٩٩.
(٢٧) محـمد سيد محمـد ، الإعلام والتنمية ، (القاهرة : دار الفكر العربى ،١٩٨٥).
(٢٨) السيد بخيت ، حقوق وواجبات الصحفيين فى مواثيق الشرف فى العالم : دراسة مقارنة ، المجلة المصرية لبحوث الرأى العام (جامعة القاهرة : كلية الإعلام ، المجلد الثانى ، العدد الرابع ، أكتوبر – ديسمبر، ٢٠٠١) .